

ألوش، دجويس (كينيا)

[الأصل بالانكليزية]

بيان المؤهلات

ترشح حكومة كينيا القاضية ألوش دجويس، التي تشغل حاليا منصب قاضية في محكمة الاستئناف بكينيا، لانتخابها قاضية في المحكمة الجنائية الدولية أثناء الانتخاب المقرر إجراؤه في الاستئناف الأول للدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف، المقرر عقده في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في نيويورك.

ويأتي ترشيح القاضية ألوش ضمن القائمة ألف وفقا لأحكام الفقرة ٣(ب) '١' من المادة ٣٦ والفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

وتعد القاضية ألوش أعلى قاضية رتبة في الجهاز القضائي الكيني. وقد عملت بتفوق على مدى ثلاثين سنة بصفقتها قاضية في المحكمة العالية. وقد عينت قاضية في محكمة الاستئناف عام ٢٠٠٧.

والقاضية ألوش دجويس ذات خبرة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. فقد عملت قاضية تشرف على محكمة للأحداث وتبت في قضايا جنح الأحداث؛ وعملت فيما بعد قاضية مقيمة وقاضية مقيمة أقدم رئيسة للهيئة في القضايا الجنائية؛ ثم عملت قاضية في المحكمة العالية تمارس كلا من الاختصاص الابتدائي والاستئنافي في القضايا الجنائية والمدنية وقاضية في محكمة الاستئناف تمارس الاختصاص الاستئنافي في القضايا الجنائية والمدنية المرفوعة من المحكمة العالية.

وفي مجال حقوق الإنسان، عملت القاضية دجويس في مجال تعزيز حقوق الأطفال والنساء. فقد عملت لفترتين في لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة ولفترة واحدة في لجنة الخبراء المعنيين بحقوق الطفل التابعة للاتحاد الأفريقي. وفي كل هذه المهام الدولية والإقليمية، كانت لها أدوار قيادية بصفقتها نائبة للرئيس ورئيسة في اللجنتين على التوالي. وبفضل معرفتها وعملها في مجال حقوق الطفل، تيسر لها تعيينها قاضية في المحكمة الدولية لحقوق الطفل في كندا.

وعلى الصعيد الوطني، قامت القاضية ألوش بدور فعال في إصلاح القوانين المتعلقة بالمرأة. فقد كانت عنصرا رئيسيا في إنشاء شعبة الأسرة في المحكمة العالية بكينيا. وترأس حاليا فرقة العمل المسؤولة عن تفعيل قانون الجرائم الجنسية الجديد لعام ٢٠٠٦ في كينيا. وترأست اللجان القضائية التي نقحت قواعد الممارسة في قانون الأسرة من أجل تيسير المحاكمات السريعة. وكانت أيضا مسؤولة عن تدريب موظفي الشؤون القضائية في مجال صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وتجيد القاضية ألوش اللغة الإنكليزية كتابة ونطقا.
